رأي القدس

# فوضى دموية فلسطينية مؤسفة

■ تشهد الاراضي الفلسطينية المحتلة احداثا دموية تهدد اذا ما توسعت، باغراق البلاد في حرب اهلية، سيكون من الصعب السيطرة عليها او تطويقها.

فالصدامات التي وقعت يوم امس في مدينتي غزة وخان يونس بين قوات الأمن التابعة للرئيس محمود عباس ونظيرتها التابعة لحكومة حركة «حماس»، ادت الى مقتل ستة اشخاص واصابة خمسين آخرين. وما زالت حدة التوتر في تصاعد مع استجابات محدودة للنداءات التي وجهها كل من السيد عباس واسماعيل هنية رئيس الوزراء الى انصارهما بضبط النفس ووقف اي اقتتال داخلي.

الأزمة بدأت تتفاقم عندما نزلت قوات الأمن الفلسطينية الرسمية الى الشوارع، احتجاجا على عدم دفع مرتباتها لاكثر من سبعة اشهر، وتطور الاضراب الى اغلاق الشوارع الرئيسية وحرق اطارات سيارات، واقامة حواجز امنية لمنع السيارات من المرور، مما ادى الى عزل شمال القطاع عن جنوبه ومنع الحركة في معظم الشوارع الرئيسية.

في جميع انحاء العالم تنحصر مهمة قوات الأمن في حفظ النظام، والانضباط الكامل، وحفظ ارواح المواطنين وتسهيل امورهم المعيشية، وتطبيق القانون، ومنع الفوضى، ولكن يبدو ان قوات الأمن الفلسطينية تأسست وفق قيم واعراف مختلفة تماماً عن نظيراتها المرعية في مختلف انحاء العالم.

فمن المفترض ان تتبع هذه القوات وزير الداخلية، وتأتمر بأمر الحكومة ورئيسها، ولكن السيد عباس اراد غير ذلك، وقرر ان ترتبط به مباشرة، الأمر الذي حولها الى قوات «ميليشيا» تابعة للتنظيم الحاكم، وليس قوة امن تعمل من أجل حماية مصالح المواطنين كافة، وتترفع عن الارتباطات الحزبية.

والأخطر من ذلك ان الرئيس عباس لا يكتفي بوجود هذه القوات، بل يضيف اليها ميليشيا جديدة تحت مسمى «الحرس الرئاسي»، تعكف عدة دول على تدريبها، من بينها الاردن ومصر، بينما تتولى الولايات المتحدة تسليحها بعلم اسرائيل وموافقتها.

اننا لا نبرئ حركة «حماس» من مسؤولية تدهور الاوضاع، وعدم التصرف بحكمة، فأمر قوات الشرطة المساندة بالنزول الى الشوارع، مثلما فعل وزير الداخلية السيد سعيد صيام كان ينبئ بكارثة، حيث بات الصدام امرا حتمياً.

الرئيس عباس يتحمل الجزء الاكبر من المسؤولية عن تدهور الاوضاع، ووقوع الصدامات الدموية، لانه كان وراء استخدام سلاح الاضرابات ضد الحكومة، بل هو الذي اوعز للمواطنين بالانخراط في عملية الاحتجاج، وهو يعلم مسبقا ان الجهة المسؤولة عن عدم وصول الرواتب الى الموظفين هي الدول المانحة واسرائيل وليست حكومة «حماس».

الشعب الفلسطيني بات ضحية مؤامرة كبيرة، اطرافها الولايات المتحدة واسرائيل وبعض الحكومات العربية، وجهات فلسطينية مرتبطة بهذه المؤامرة التي تهدف الى معاقبة الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي.

الرئيس عباس ارتكب خطأ كبيرا عندما استخدم ورقة الامن في صراعه مع حركة «حماس»، لان هذا الاستخدام يمكن ان يؤدي الى نتائج عكسية تماما.

الاحتجاج على عدم صرف الرواتب شيء، واغلاق الشوارع والميادين العامة وتهديد المواطنين في ارزاقهم، وتضييق سبل معيشتهم، وتنغيص حياتهم اليومية، شيء آخر مختلف تماما.

قوات الأمن الفلسطينية، مثلها مثل الشعب الفلسطيني، تقع ضحية قطط فلسطينية سمان مرتبطة بالمشروع الامريكي ـ الاسرائيلي، وترفض التسليم بالهزيمة في الانتخابات، وتريد الانتقام من كل مواطن فلسطيني بسبب فشلها في هذه الانتخابات.

حركة «فتح» التي قادت الشعب الفلسطيني، ومقاومته لأكثر من ثلاثين عاما، وقدمت آلاف الشهداء، وعشرات الآلاف من الجرحى والاسرى، بريئة من هؤلاء وكل ممارساتهم وارتباطاتهم الخارجية.

# فتنة التمذهب آخر تحديات الأمركة لثقافة المقاومة العربية

مطاع صفدي *

■ أقوى ما يدمر أية نهضة هو عجزها، أو تعجيزها عن إنتاج إمكانيات الدفاع المادي، والعسكري تحديداً، عن مجرد وجود مجتمعها نفسه. وكان هذا التعجيز هو المحور المركزي لكل استراتيجيات الغرب في غزواته المتواصلة، سلماً أو حرباً، للقارة العربية الاسلامية من مغربها إلى أقصى مشرقها حتى العمق الآسيوي. فأية نهضة لأمة أو مجتمع لا يمكنها أن تنشغل باهتمامات البناء الذاتي وهي في حال الافتقار إلى حد أدنى من شروط الأمن والسلامة العامة. ولقد استغرقت النهضة العربية الثانية، حتى لا نرجع إلى سابقاتها منذ أواسط القرن التاسع عشر، في معاناة ذلك العسر الكياني والمادي، عبر التخبط بين انقلابات الداخل وحروب الحدود مع العدو الاسرائيلي المفروض على جغرافية الوطن ومستقبله. كان المطلوب هو إنتاج نهضة مسلحة منذ لحظات الاستقلال الوطني الأولى. وما تعنيه النهضة المسلحة هو الاحتياز على إمكانيات البناء الحضاري، مصحوبةً دائماً بدروع الوقاية ضد أخطار الإبادة المستوطنة في ضواحيها الجغرافية، والمتغلغلة نظائرها في طوايا نسيجها الاجتماعي المتوارث. تلك المعادلة الصعبة، غير المستحيلة تقريباً في معظم تجارب التاريخ، كانت تشكل مخيال الجيل النهضوي، لكن دون قدرة حقيقية على تطبيقها في صيرورة الواقع العام الخارج غالباً عن إرادوية وطنية، كانت هي كذلك أسيرة لإيقاع الأمل والإحباط، ملتبسة الأهداف والوسائل ما بين النخب القيادية المتعاقبة على حكم الأقطار الرئيسية. مع العلم أن أغلبها لم تكن نخباً حقيقية، صاعدة إلى مراكزها الأولى بفضل مؤهلاتها الذاتية، أو وفق قوانين المنافسة والاصطفاء الديمقراطية، كانت النهضة بدون نهضويين، وثوراتها الافتراضية بدون ثوريين، وفي مواقع القرار خاصة.

بالرغم من أن الإيديولوجيا الانقلابية المسيطرة على ثقافة النهضة إجمالاً، كانت تعتمد أساساً في تحريضها وتعبئتها لجماهيرها، على جعل الأهداف الدفاعية تأتي في قمة المبررات لعسكرة النهضة، لدمغ كل عامل من عواملها الموضوعية بعلامات الثورة ورموزها الشعبوية. إلا أن كل ذلك التحشيد الانفعالي والمادوي اليومي، لم يكن لينفع في قلب عسكرة النهضة داخلياً إلى قوة دفاعية خارجية. لكنه نجح في توليد نظام القمع الأمني الموجه إلى شعبه أولاً. أي أن عسكرة النهضة التي لم تحقق صموداً في أية منازله مع العدو الفعلي، عوضت عن هزائمها التاريخية المدوية، بتخليق عدوانية الداخل ضد بعضه. فحلت الدولة الأمنية تعبيراً عن إجهاض دولة الدفاع الوطني. وبالتالي فإن أكثر ما يخيف الدولة الأمنية هو تذكيرها بالأصل الذي انحدرت هي منه ثم انقضت عليه ماحية كلّ معالمه ومآثرها المغدورة.

لذلك، فإنه مع المفاجأة التي شكلها صمود المقاومة اللبنانية وإفشاله لأخطر حرب شبه نووية شنت على شعبها، أصيب نموذج الدولة الأمنية الذي ينتمي إليه نظام الحكم العربي عامة، بحالة ارتباك بنيوية صاعقة فأوقعت دُوله في مواقف مترددة متعارضة إزاء العدوان الاسرائيلي الرهيب ومقاومته الناجحة في وقت واحد، إلى تلك الدرجة التي دفعت ببعضها، وبأكبرها للأسف، إلى الاصطفاف الموضوعي مع العدو الاسرائيلي. وكانت حجتها المتهافتة أصلاً هو الخوف المذهبي من تشييع المقاومة، الذي قد يصبّ في مصلحة (الهلال الشيعي) المؤلف من إيران واختراقاتها الكبيرة في العراق، وصولاً إلى سورية والآن إلى لبنان. في حين أن الانجاز (القومي) الذي حققته المقاومة قد يأتي بأول درع واقية ضد المذهبية وتفشيها المتنامي. فالجمهور العربي والاسلامي في كافة ألوانه العقائدية تبنى الإنجاز اللبناني كما لو كان هو صاحبه، متأملاً بالفرص الممنوعة عليه، فيما لو أتيح لفصائله أن تعد الاعداد الحقيقي والملائم للمواجهة التاريخية الشاملة مع عدو (الأمة) الوجودي.

لكن لا تفترض المواجهة الشاملة هذه على الأقل أكثر من قدرة العرب على استرداد استقلالهم الحقيقي الذي تتضاءل رموزه الحية والإيجابية يوماً بعد يوم في مختلف أقطارهم. إن استرداد الاستقلال أضحى له مدخل محلي أول وهو وضع حد لانفصال الطبقة الحاكمة عن هموم شعوبها، والإمعان في سرقة المال العام، والاستتباع المضطرد للإرادة الأمريكية. ذلك أن كل العنف الأمريكي، في المرحلة الراهنة، ينصب على ما تبقى من عوامل الاستقلال العربي ورموزه المؤثرة.

لم تعد الحرب الاجتياحية هي الأداة المفضلة وحدها في استراتيجية الاستيلاء على قارة العرب والاسلام، وقد عادت تجاربها المرة على أمريكا بأفدح الخسائر البشرية والمادية، ولوثت قناعها الأكبر، الديمقراطية، بكل أضدادها. وفاقمت من عزلتها الأخلاقية على الأقل بين أندادها من الدول المتقدمة. وعندما أوكلت حربها الأخيرة على لبنان إلى عميلتها المحلية إسرائيل لم يكن كبار جهابذتها الاستراتيجيين يتوقعون، ولو في أضغاث أحلامهم، أن حزباً صغيراً سوف يوقع بأمريكا وإسرائيل معاً أقصى فضيحة عسكرية واعتبارية، تنال من صنم الصلّف الأعمى القاتل الذي تتعبدانه معاً، وتريقان على جلموده الأصمّ دماء الشعوب المستضعفة، بلا حساب ولا عقاب من أحد.

نقول لم تعد الحرب وحدها هي الوسيلة الأنجع بيد الجلادين المصرّين على جعل كل آخر هو بمثابة أحد الضحايا المنتظرة. فإن تفجير اقتتالات فئوية فيما بين أقوام الضحايا أنفسهم، هو المستوى الثاني الفعال في تدمير الاستقلال الوطني من وراء خطوطه، وبيد مكوناته الطبيعية عينها. فإن إشعال مسلسل الفتن الداخلية هو الفن الاستراتيجي الآخر المساعد والمكمل لفن الحرب الوقائية. وحيثما يمكن لهذه الحرب أن تؤجل التوقيت، في تنفيذ إحدى حلقاتها، بسبب التعثر في جني ثمارها السياسية أو الاقتصادية كما في العراق، أو الفشل العسكري المزري كما في الحرب الأمريكية الاسرائيلية الأخيرة على لبنان، فإنه يتبقى اللجوء إلى فن إدارة الفتن المذهبية كأمضى سلاح داخلي وذاتي في التعويض عن انهزام الحربين معاً في هذين البلدين.

وفي هذه المرحلة الانعطافية من الهجمة الأمريكية المتمادية، غير المعترفة بأية خيبات بنيوية مهما اتضحت براهينها الواقعية على الأرض. يغدو التصميم على تفعيل الفتن المذهبية خاصة، وشق الاسلام العربي والآسيوي إلى جناحيه السني والشيعي، بتنشيط كل عوامل التمايز الثانوية بينهما، ورفعها إلى أعلى درجات التفرقة العضوية بحيث لا يعود لأي قطب بينهما، أية قدرة على تحمل القطب الآخر، يغدو هذا التصميم بالغاً أشده اليوم وغداً، في الساحتين العراقية واللبنانية. غير أنه، وما لم يكن في حسبان هذه الاستراتيجية القذرة، هو أن يحل النصر المقاوم اللبناني فجأة، فتكون من أولى تداعياته ليس على قطره الصغير وحده، ولكن في شمول الساحة الاقليمية كلها، هو أن النصر المقاوم يشرع في إعادة تعزيز اللحمة العضوية التاريخية بين جناحي الاسلام. فيبثّ فيه دماً جديداً مع انبعاث شعوره أولاً بتلك الكرامة الإنسانية التي كاد أن يفتقدها طيلة عصر من الخيبات الوطنية والقومية المذلة.

ما كان يحلم به العقل الاستراتيجي الأمريكي المتصهين هو أن يستيقظ ذات صباح ليرى مشاهد المجازر الجماعية المتبادلة تغطي مساحة العراق ولبنان وسورية من بعدهما. هذا الحلم المريع لن يتخلى أصحابه عنه، وإن كان الانجاز المقاوم في لبنان قد فتح ثغرة كبيرة في جداره الأصم. بالمقابل لا بد للوعي العربي والاسلامي أن يصارح نفسه، ويواجه المذهبية على أنها أحد أكبر أعدائه الداخليين في عقر داره ونسيج تكوينه. فقد أمست الاشكالية الأخطر، المساعدة في تحقيق مشروع الوطن كأرض محروقة من أقصاها إلى أقصاها تحت عنوان الشرق الأوسط الجديد.

إنها جغرافية تفتيت التفتيت اللامحدود التي تتصدى لجغرافية الآمال التوحيدية الموشكة جميعها على الانهيار. لولا أن المقاومة قد أعطت عبر إنجازها اللبناني الفريد، أحد أهم ترميز كياني عما يعنيه الاقتدار الشعبي المكبوت، فيما لو أتيح له أن يكتسب بعض الحرية، لكي يبدع تلك المعادلة التاريخية بين علمية التخطيط إلى جانب فعالية التنظيم، والتحشيد الجماهيري الواعي، كل ذلك تحت طائلة ذلك الالتزام العالي بشجاعة التضحية الذكية والعادلة.

* مفكر عربي مقيم في باريس

# مقدمة في البحث عن الكتلة التأريخية

صباح علي الشاهر *

■ شهد القرن الماضي، وبالأخص في نصفه الثاني، بروز تيارات كبرى، تركت بصماتها على الحياة السياسية العربية، استقطبت واستوعبت الأغلبية المطلقة من الناس، سواء عبر الانتماء المباشر أو التأثير والموالاة، أو التبني لبعض اطروحات التيارات المذكورة، بحيث تضاءل الحيز الذي تتحرك فيه العناصر الليبرالية المتغرّبة بشتى أنواعها، وان كانت الفئات التابعة أو الموالية أو المعتمدة على الغرب تتحكم عملياً وفعلياً باغلبية الوطن العربي، سواء عبر حكم أغلبية البلدان العربية، أو عبر التحكم بالجماهير، اقتصادياً وعشائرياً، طائفياً أو دينياً، مناطقياً أو أثنياً، ولكنها كانت مضطرة لهذا السبب أو ذاك، الى ترديد بعض شعارات ومنطلقات التيارات المذكورة، واستغلال الخطاب اليساري أوالقومي أو الديني لدعم مواقعها التي كانت مُهددة تهديداً حقيقياً.

كان القرن العشرون، قرن التحرر. قرن الانتصارات الكبرى، والهزائم الكبرى. قرن المواجهة والتحدي، وقرن الاحتراب والتناحر الداخلي الدموي، وبالأخص في النصف الثاني منه. كان هذا القرن العجيب الشيء ونقيضه، التوّحد والفرقة، التقدم والتخلف، التنوير والظلاميّة، النضال والخنوع، التحرر والتبعية، الثورة والثورة المضادة، الحرية والاستبداد.

بالترافق مع بدء العد التنازلي للامبراطورية العثمانية، ومع طرقات الغرب على أطراف الوطن العربي، ومن ثم في خاصرته، بدأت تتبلور وتتشكل ثلاثة تيارات سيقيّض لها فيما بعد تحديد مصير هذا العالم، الذي سُمي بالعالم العربي، وستترك هذه التيارات بصماتها ربما على زمن أطول مما يتصوره أكثر المتفائلين أو المتشائمين.

لقد بحث رواد هذه التيارات عن جذورهم في تاريخ الأمة. بعضهم بحث عن هذه الجذور منذ زمن مبكر، كالقوميين والاسلاميين، وبعضهم بحث عن هذه الجذور في وقت متأخر وفي النصف الثاني من القرن تحديداً، وهم اليساريون.

الجذور القومية لدعاة الفكر القومي، الذي هو شئنا أم أبينا تشكل بتأثير الغرب ونهوضه القومي، مبثوثة في مفاصل التاريخ العربي برمته، وفي تراث العرب الفكري، أما جذور الفكر الاسلامي فالتاريخ العربي كله، تاريخ اسلامي.

ظلت الصعوبة في التأصيل مختصة بالتراث اليساري، الذي اعتمد ولفترة طويلة من عمره القصير نسبياً، على مفاهيم، تصوّر أنها أساسيّة ومطلقة في مجمل التفكير اليساري الثوري، وقد تبين فيما بعد، أنها ليست كذلك بالمرّة، لكن جوهر الفكر اليساري المتمثل بالعدالة الاجتماعية، والانسانيّة، والمساواة، موجود بتأصيل لا نظير له في الفكر الاسلامي، وفي تاريخ أمة العرب منذ أن عُرف هذا التاريخ، وأحسب أن الفكر اليساري والاشتراكي تحديداً، لو أصّل نظريته اعتماداً على ميل الانسان الفطري في الشرق (كل الشرق) الى العدالة والمساواة، والتفاعل بين الأمم والشعوب، لكان قد غيّر مجرى حركته المعاصرة، ولأعطى مصداقيّة تامة لنضاله ضد الغرب الرأسمالي الاستعبادي، لكنّ هذا الفكر كان مأزوماً وبشدّة في قضيّة التأصيل هذه، لذا جاءت محاولته للتأصيل مفبركة في الأغلب الأعم.

لقد استمرت قضية التأصيل لدى الاسلاميين والعروبيين، لكنها توّقفت في السبعينات بالنسبة للفكر اليساري، بعد أن فقد هذا التيار أبرز رموز التأصيل الا وهو الدكتور المغدور حسين مروة، وكذلك الدكتور المفكر مهدي عامل، وبعد انحسار اليسار من الساحة العربية، بعد بروز المد الاسلامي، الذي غطّى على بقية التيارات.

من المؤكد أن ديمومة أي فكر في أي تربة، تستلزم أول ما تستلزم التأصيل في هذه التربة، والا عدّ هذا الفكر طارئاً ومستورداً، ومفروضاً، والأهم أن مثل هكذا فكر غير متأصل، وغير باحث عن التأصيل، وهو المسوغ الشرعي لبقائه، لا يمكن أن ينمو ويعيش، تماماً مثل أي شُجيرة لا تمد جذورها في التربة الملائمة لنموها، اللهم الا اذا كان هذا الفكر انتباذيا واستئصاليا، ومجتثا لكل البناء الفوقي والمنظومة الفكرية لأمة ما، وفي هذه الحالة لا ينخرط هذا الفكر في نسيج الأمة، ولا يُحسب منها ومن نتاجها، وانما هو البديل عن المدافع والطائرات والصواريخ، التي تدكّ معاقل الأمة، لا التي تسعى لاعادة بناء هذه الأمة، وهو لن يكون في هذه الحالة سوى شكل من أشكال الاستعمار الفكري، الذي يمهد للاستعمار أو يترافق معه.

ابتداء من العقد الخامس من القرن الماضي قيّض للتيار القومي، أن يحكم في أكثر من بلد عربي، مصر، وسورية، والعراق، وقيّض للتيار اليساري أن يحكم في بلد عربي واحد هو اليمن الجنوبي، وحكم التيار الاسلامي في العقد الأخير من هذا القرن في بلد عربي واحد هو السودان، ومن الواضح أن تجارب حكم هذه التيارات لم تكن مشجعة بشكل عام، اذ لم تخل تجربة أي منها من مظالم واستبداد وتقصيرات مريعة، وهزائم متلاحقة، وان لم تنعدم المكاسب، هنا وهناك، وبالأخص بالنسبة لتجربة الحكم القومي في مصر، تحديداً زمن الراحل الكبير جمال عبد الناصر، ولكن بالمقابل كان القرن الماضي قرن حكم المرتبطين بالغرب والمتأثرين به، والتابعين له، والمستندين في وجودهم وبقائهم على دعمه والتنسيق معه، وحكم هؤلاء القسم الأعظم من الدول العربية، وغطى حكمهم القرن الماضي كله تقريباً، ولم يكن حال الدول المحكومة من قبل هؤلاء باحسن من حال الدول الأخرى، بل هي اسوأ من نواح عديدة، لذا فان وضع النكسات والهزائم، والتخلف عن ركب التقدم، وعدم بناء الديمقراطية، وعدم تكريس حقوق الانسان، وانعدام الشفافية، وفقدان التداول السلمي للسلطة، في خانة الدول القومية أو الدولة اليسارية الوحيدة أو الاسلامية الوحيدة، تجن غير مقبول وغير مبرر بالمرّة، اذ لا يمكن لعاقل أن يصدق أن ديمقرّاطية السعودية كانت أكثر تطوراً من ديمقراطية النظام الناصري، وأن التداول السلمي للسلطة في الأردن أو عُمان أفضل منه في بقية الدول ذات النزوع القومي، أو أن تكريس حقوق الانسان في زمن الأمام في اليمن الشمالي، أفضل منه زمن اليمن عهد الثورة.

المؤكد أن الأنظمة، بمختلف اشكالها، والتيار الغربي، الذي لم يأخذ من الغرب ليبراليته، وانما أخذ منه فقط عداءه للشيوعية والتحرر، ومعاداة من ينادي بمحاربة الاستعمار وعملائه، هذا التيار المنتفع الذي كان ينضوي تحت عباءة الحاكم المطلق، الذي كان ـ ويا للمفارقة ـ اما عشائرياً أو اقطاعياً، أو وسيطاً تجارياً، أو «قومسيونجياً»، أو وكيلاً لمنتجات الغرب، هذا التيار يتحمل، الى جانب الحكام، المسؤولية الكبرى، عن اشاعة التخلف، وتكريس انظمة الاستبداد، ملكية كانت أم جمهورية، وتسويغ التبعيّة، واجهاض أحلام الجماهير بالانعتاق والتحرر والوحدة، وبناء تنمية وطنيّة مستقلة، تكفل لشعوب المنطقة كرامتها، وتضعها على طريق التطور. ان انبراء بقايا هذا التيار، بعد أن دبت به الروح، اثر تدنيس المحتل لارضنا، وهيمنته على مقدرات الغالبية العظمى من أقطارنا، لتوجيه التهم للتيارات الأخرى، وهي تيارات، رغم كل ما يُقال عنها، تظل تيارات جماهيرية حقاً، والزعم بانها هي المتسبب فيما آل اليه مصيرنا، انما هو كذب صراح، ومغالطة من العيار الثقيل.

العميل القديم الذي جاء مع طلائع الغزو البريطاني والفرنسي، والذي سلّط علينا، وجعلوه يحكمنا رغماً عنا، يعود أبناؤه وأحفاده لحكمنا الآن عبر الدبابة الأمريكية، وليس غريباً أن 80 % من حكام العراق الآن، هم أبناء وأحفاد وأتباع من كان يحكمنا في ظل هيمنة أبو ناجي، أو أبناء السراكيل، أو أبناء من ناصبوا ثورة الرابع عشر من تموز التحررية العداء. هذا التيار المُتغرّب، الشعوبي، المعادي قلباً وقالباً لكل ما هو عربي، والذي ترتبط مصالحه بمصالح الغرب، فكرياً وعملياً، والذي دقّ أسفين الفرقة والتناحر بين أقطارنا، وأشاع الطائفية والعشائرية والمناطقيّة، وسن نهج السلطة المنعزلة عن الشعب، سلطة البيروقراطيين، المتطلعين لرضا الغرب، والذي فشل فشلاً ذريعاً في الماضي، وطُرد مصحوباً باللعنات وغضب الشعب، هذا العميل القديم الجديد يحاول الغربيون الآن تلميعه وتزيينه وتسويقه، عبر مساحيق مستحدثة، في اطار مفاهيم منافقة.

ونحن اذن ننشد في مقالات لاحقة تلمس صيروة ما نود تسميته بالكتلة التاريخيّة، نجد أنه من الضروري أن نوضح، أن هذه الكتلة الحيويّة، كتلة المستقبل، تقف على الضد تماماً من نهج هذا التيار المشايع للاحتلال، والمرتبط عضوياً وفكرياً، مثلما كان سلفه القديم، بقوى الهيمنة الغربيّة، ونعتقد أن الدعوات التي تُطلق هنا وهناك لتشكيل جبهة وطنيّة للخلاص الوطني، اذا لم تضع في اعتبارها عزل هؤلاء، فانها ستستنسخ ما هو حاصل الآن، وما كان حاصلاً في مجلس الحكم.

* كاتب عراقي يقيم في لندن

# لعبة الخداع الامريكية واليقظة الايرانية «النووية»!

محمد صادق الحسيني *

■ مرة اخرى يؤكد الامريكيون انهم لا يحبذون الحوار وسيلة لحل المشكلات العالقة بينهم وبين خصومهم.

ومرة اخرى يثبت الاوروبيون انهم بائسون وضائعون بل هم كالزوج المخدوع الذي يصبح آخر من يعلم ماذا يجري في «البيت الغربي الدولي» الذي تسميه الولايات المتحدة بـ«المجتمع الدولي» وتلوح بسيفه كلما ارادت فرض هيمنتها وقراراتها الجائرة بحق خصومها.

ومرة اخرى يتأكد للايرانيين بانه لا يجوز التسليم او الاعتماد والثقة بالوعود الدولية او اغراءاتها او محفزاتها!

ففي الوقت الذي يحاول فيه خافيير سولانا جاهدا التهدئة مع الايرانيين ويقدم لهم «الضمانات» والوعود المشجعة مقابل قرار طوعي بوقف تخصيب اليورانيوم لتجسير الثقة مع «المجتمع الدولي» بحجة ان ذلك «مقدمة ضرورية» واشارة حسن نية لا بد منها لاقناع واشنطن بالالتحاق بمجهود التهدئة وطاولة الحوار! تقدم واشنطن على خطوة تصعيدية مستفزة لكل الجهود ضاربة بعرض الحائط كل الكلام المعسول الذي اسمعته للاوروبيين «تحت الطاولة» عندما قرر الكونغرس الامريكي تجديد العقوبات المفروضة على ايران، في قرار «غبي» سيجعل اليد الاوروبية فضلا عن لسانها مشلولين ناهيك عن فتح باب المناورة والمناكفة امام ايران واسعا.

فماذا سيقول سولانا لاريجاني في الايام القليلة القادمة عند سيلتقيه مجددا؟!

هل يستطيع ان يطلب منه من جديد ارسال اشارات حسن نية لواشنطن لنزع اجواء التوتر وتمهيد الاجواء للدخول في مفاوضات اكثر جدية؟

بالمقابل فان المفاوض الايراني سيتعزز موقفه القائل اصلا بانه لا يمكن القبول بمثل هذه الخطوة التطوعية للاسباب التالية:

اولا: لا احد يقبل بشروط مسبقة للدخول الى المفاوضات والا ما معنى التفاوض وحول ماذا يجري التفاوض؟!

ثانيا: لا احد يتخلى عن اهم سلاح بيده للمفاوضات وهو هنا «سلاح» التخصيب باعتباره الانجاز الأهم الذي حققته طهران بجهدها الوطني الذاتي وفي اطار حقها الطبيعي والمشروع الذي تكفله لها القوانين الدولية!

ثالثا: بعدما اصبح موضوع التخصيب جزءا لا يتجزأ من الامن القومي الايراني واستقلال البلاد فان لا احد سيفاوض تحت سقف الاستقلال وتحت سقف امنه القومي.

هذا كما سيصارح لاريجاني ـ كما يفترض ـ نظيره الاوروبي بان طهران لم تعد معنية بتاتا بارسال اشارات حسن نية لواشنطن في الوقت الذي تصر فيه واشنطن على ارسال الاشارات السيئة فقط!

ليس في الافق اذن ما يشير الى قرب انتهاء الازمة والاحتقان الدوليين حول الملف النووي الايراني رغم كل الاشارات الايجابية التي حاول سولانا ارسالها الى العالم والى طهران بعد خروجه من اجتماعات برلين مع كبير المفاوضين الايرانيين.

نعم قد يتوصل الطرفان الى «توافق ما» حول ضرورة الجلوس الى طاولة مفاوضات جماعية جدية تشمل اطراف الـ5 + 1 مجتمعة مع طهران لكن ذلك لن يعني بأي شكل من الاشكال نهاية الأزمة او التوصل الى حل نهائي!

وهذا هو ما تريده واشنطن في الواقع فواشنطن لا تريد حلا بقدر ما هي تبحث عن ذرائع لابقاء الاجواء متوترة ومتشجعة مع طهران من اجل فرض شروط ابقاء «العسكرة» في العلاقات الدولية على الاوروبيين حتى تحملهم على دفع حصصهم الباهظة في هذا السياق! وكل ذلك من أجل عيون المحافظين الجدد وطموحاتهم الامبراطورية!

هذا ما تفعله واشنطن مع البائس الاوروبي في افغانستان عندما قررت تحميله ظروف هزيمة اليانكي وغرقه في الرمال الافغانية المتحركة عبر تولية الامن لقوات حلف الاطلسي! وهذا ما فعلته في لبنان بعد فشلها الذريع عبر اداتها المتوحشة اسرائيل وهزيمتها المشتركة في حرب الـ33 يوما ضد لبنان والمقاومة الاسلامية فيه. وهذا ما تنوي فعله قريبا مع العراق الذي خيب كل آمالها رغم كل التطمينات التي قدمها لها المتعاونون معها. وهذا ما تحاوله اليوم مع الملف الايراني المفتوح.

انها لعبة الخداع المفتوحة هي دوما التي دشنت بها واشنطن حروبها الوقائية المفتوحة على العالم منذ الـ11 من ايلول (سبتمبر) لكن العالم اليوم بات متيقظاً وطهران لها بالمرصاد!

* كاتب من ايران

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

**Head Office (London):** 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
**Tel:** 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637
*email:* ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet:* ***www.alquds.co.uk***
**Cairo Office:** 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
**Tel/Fax:** (202) 3901523
**Morocco Office:** 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
**Tel/Fax:** (212 37) 770594
**Amman Office:** Al Sahafa St. Badad Business Complex.
**Tel/Fax:** (9626) 5066089
**Paris Office: Tel / Fax:** (331) 420 57364